صندوق النقد أعد نظاماً ضريبياً للكويت قبل أزمة النفط بـ 3 سنوات

مسودة قوانين ضريبية جديدة للكويت بانتظار التنفيذ

ضرائب منتظرة لأرباح الشركات قد تؤثر في القطاع الخاص الذي يعاني تباطؤ النمو بسبب السياسات الحكومية التقشفية.. في الصورة مشهد عام لمدينة الكويت حيث تعلوه الأبراج الشاهقة (أ.ف.ب)

أحمد موسى

كشف التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي لعام 2016، ان الصندوق قام خلال الفترة الماضية بإعداد مسودة قوانين ضريبية جديدة للكويت من اجل إقرارها خلال المرحلة المقبلة بهدف تنمية الإيرادات غير النفطية للبلاد التي تضررت بشدة بعد أزمة تهاوي أسعار النفط خلال العامين الماضيين.

وقال الصندوق في التقرير السنوي الذي يختص بالمساعدات الفنية للدول من أجل المساعدة على تحسين إيراداتها إن الصندوق ساعد الكويت في تصميم نظام ضريبي غير قائم على النفط منذ أواخر 2011، أي قبل أن تبدأ أسعار النفط في الانهيار بفترة طويلة.

وأشار التقرير إلى ان الصندوق قدم للكويت دراسات تحليلية، وتصميم سياسات لضرائب الاستهلاك وكذلك ضرائب على الدخل.

وكشف الصندوق انه أعد للكويت مسودة قوانين ضريبية جديدة من أجل تنويع وزيادة إيرادات البلاد التي تشكل عائدات النفط فيها نحو 90٪ من جملة الإيرادات.

ويتوقع صندوق النقد الدولي تكبد ميزانية الكويت عجزا تراكميا تصل قيمته إلى 23 مليار دينار خلال الفترة من 2015 إلى 2020، حيث ساهمت أزمة تراجع النفط في هبوط إيرادات البلاد بأكثر من 60٪.

الصندوق وضع سياسات للضرائب على الاستهلاك والدخل

ضريبة الشركات

وتنوي الكويت فرض ضريبة دخل على صافي أرباح جميع الشركات العاملة في الكويت بنحو 10٪ من اجل تبسيط هيكل الضرائب الحالي حيث تتوقع ان يزيد ذلك الإيرادات العامة للدولة بنحو قد يصل إلى 800 مليون دينار او ما يعادل 1,3 إلى 2,1٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

وبحسب صندوق النقد الدولي فإن إقرار قانون الضرائب على الشركات سيعني توحيد هيكل الضرائب بالكويت وإلغاء جميع الضرائب المفروضة حاليا ومنها 15٪ ضريبة الدخل على الشركات الأجنبية، و2,5٪ ضريبة دعم العمالة، 1٪ الزكاة ونحو 1٪ المساهمة في مؤسسة الكويت للتقدم العلمي.

ويذكر ان صندوق النقد الدولي اقترح على الحكومة الكويتية أن تدخل ضريبة الشركات حيز التنفيذ أبريل 2016، بحيث تسري ضريبة أرباح الأعمال على الأرباح المتولدة في السنة المالية للدولة التي تبدأ في الأول من أبريل 2016.

ضريبة القيمة المضافة

وبجانب ضرائب الشركات تنوي الكويت إقرار ضريبة القيمة المضافة التي سيتم إقرارها على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي فبحسب مناقشات الكويت مع صندوق النقد الدولي يمكن أن تساهم القيمة المضافة في زيادة الإيرادات العامة للدولة بنحو 1 الى 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

وتفرض ضريبة القيمة المضافة على الزيادات التي تضاف في قيمة الإنتاج في كل مرحلة من مراحل الإنتاج، فتكون ضمن تكاليف السلعة ولا يشعر بها المكلف وتحمل على المستهلك في النهاية، حيث يرجح خبراء ان تساهم في زيادة نسبة التضخم بعد تطبيقها.

تقليص الإنفاق الجاري

وتسعى الكويت إلى تقليص الإنفاق الجاري الذي يشمل الرواتب والأجور بسبب النمو المطرد الذي يشهده خلال السنوات الماضية.

زمن الضرائب قاب قوسين لتنويع وزيادة إيرادات البلاد

23 مليار دينار العجز التراكمي في 2020

ويكشف تقرير صندوق النقد السنوي لعام 2016 وجود دراسات من قبل الصندوق قدمها للكويت تختص بالضرائب على الدخل، حيث تستحوذ الرواتب بمفردها على 55٪ من الإنفاق العام للبلاد.

حمادة يتوقع إعادة هيكلة رواتب القطاع الحكومي خلال عامين

«المالية» مستمرة في «البديل الإستراتيجي»

أعلن وكيل وزارة المالية خليفة حمادة، أن الوزارة تدرس نظام «البديل الاستراتيجي» لإعادة هيكلة رواتب الموظفين في القطاع الحكومي، متوقعا جاهزية الدراسة في 2018 أو 2019 بعد مرورها بعدة مراحل تستغرق نحو 3 سنوات.

وبين حمادة في تصريح لـ «الاقتصادية» أن شركة متخصصة تعكف على إعداد الدراسة التي تعد في مراحلها الأولى لوضع مبادئ عامة لسلم الرواتب الجديد، مشيرا إلى أن المزايا والحوافز للوظائف ذات التخصص والمؤهل الواحد في القطاعات الحكومية، ستكون أعلى للموظفين الميدانيين عن المكتبيين.

وأوضح حمادة، أن الدراسة تهدف إلى معادلة المزايا بين الموظفين لتكون

خليفة حمادة

متناسقة مع بعضها بعضا، ولا تعتمد بشكل رئيس على تخفيض الرواتب، بل ستشمل أيضا زيادة رواتب لبعض الوظائف في سلم الرواتب، مضيفا: «لدينا مشكلة في فروقات الرواتب، حيث هناك رواتب مرتفعة وأخرى منخفضة بشكل كبير، لذلك سنعمل على تحقيق العدالة والقضاء على التفاوت الكبير بين الرواتب بنفس التخصص أو المؤهل».

وفيما يتعلق بمشروع سكة الحديد وكونه لن يكون جاهزا في 2018 كما هو مخطط له خليجيا، أوضح أنه ما تم التطرق إليه من أن الدولة غير قادرة على التمويل غير صحيح، إلا أن الحكومة ستعمل على بحث تنفيذه بأفضل الطرق وإشراك القطاع الخاص مع الدولة في تنفيذه.

وأشار حمادة، إلى دور هيئة الشراكة في الكويت حاليا في دراسة المشروع، مبينا أنه لايزال المشروع بين مشاورات وزارة النقل والمواصلات وبين هيئة الشراكة، بيد أنه توقع أيضا عدم إنهائه في 2018.

30 نوفمبر نهاية تلقي التقارير

«بيكر تلي» مستشارا لـ «المالية» في تطبيق «الفاتكا»

وقّع مكتب بيكر تلي للتدقيق والضرائب والاستشارات عقدا مع وزارة المالية نهاية الأسبوع الماضي للقيام بتسلم ومتابعة تطبيق المؤسسات المالية الكويتية الملزمة بالإبلاغ لمتطلبات قانون الامتثال الضريبي الأميركي (الفاتكا).

وبهذه المناسبة، قال الشريك والمدير التنفيذي لمكتب «بيكر تلي» هشام سرور انه وفقا لبنود العقد، أصبح مكتب بيكر تلي مستشارا لوزارة المالية فيما يخص تطبيق التزاماتها مع وزارة الخزانة الأميركية بشأن «الفاتكا».

هشام سرور

وأشار الى أن المكتب سوف يباشر خلال أسبوع إطلاق برنامج تنفذه شركة Vizor الأيرلندية مطبق في 28 دولة حول العالم، منها السعودية وقطر والبحرين، وذلك تمهيدا لتلقي تقارير «الفاتكا» من نحو 240 مؤسسة مالية في الكويت معنية بتطبيقها وفقا لقرار وزارة المالية رقم 48 لسنة 2015.

وأفاد بأن النظام الذي تنفذه الشركة الأيرلندية قادر على تلقي تقارير اتفاقية «الفاتكا» والتبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية لأغراض الضريبة وفقا لمعيار التقارير المشتركة (Common Reporting Standard) الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وتستهدف هذه المتطلبات الحد من التهرب الضريبي.

وأوضح سرور أن المهلة النهائية لتسليم التقارير الى الوزارة تنتهي في 30 نوفمبر المقبل، مشيرا إلى أن الوزارة كانت قد حصلت على موافقة وزارة الخزانة الأميركية، بتمديد المهلة من 30 سبتمبر الى 30 نوفمبر 2016، معلنا عن تنظيم عدد من الندوات وورش العمل للمؤسسات المالية المعنية خلال الفترة المقبلة.

يذكر أن المؤسسات المالية المعنية بتطبيق معايير «الفاتكا» هي البنوك المحلية وفروع البنوك الأجنبية وشركات التأمين المصدرة لوثائق التأمين المدرة لعوائد وشركات الاستثمار المرخص لها من هيئة أسواق المال بمزاولة بيع وشراء الأوراق المالية وصناديق الاستثمار وشركات الوساطة المالية التي تزاول الوساطة المالية في الأسواق المالية خارج الكويت وشركات حفظ الأوراق المالية وشركات المقاصة.